

## ألمانيا تمنح المهاجرين حق البقاء والجنسية وسورية تجرد المواطنين من الجنسية

محرر موقع عفرين

عقد وزراء الداخلية في الولايات الألمانية بحضور وزير الداخلية الاتحادي مؤتمرهم السنوي في مدينة نورنبرغ الألمانية يومي ١٦ و ١٧/١١/٢٠٠٦ بحثوا خلاله السياسة الأمنية للبلاد وكيفية مواجهة تزايد خطر الإرهاب الاسلامي المتزايد ولا سيما في الفترة الأخيرة بعد إحباط عدة محاولات إرهابية لتفجير قطارات الركاب في ألمانيا. والموضوع المحوري الرئيس في الاجتماع كان مشكلة الأجانب المقيمين في ألمانيا ممن لا يتمتعون بحق الإقامة بعد رفض طلباتهم للجوء. وهذه الشريحة من المهاجرين يبلغ عددها حوالي ٤٠٠ ألف أكثر من نصفهم متواجدون في ألمانيا منذ أكثر من ستة أعوام. وكما كان متوقفاً بعد اتفاق الائتلاف الحكومي في برلين على معالجة مشكلة هؤلاء اتفق وزراء داخلية الولايات أيضاً بعد اجتماعات وجلسات ماراتونية وصلوا فيها الليل بالنهار على منح المهاجرين الذين رفضت طلبات لجوئهم حق البقاء والإقامة. وسيستفيد من القرار أكثر من مائتي ألف مهاجر ممن مضى على وجودهم في ألمانيا عدة سنوات (ست سنوات للعائلات، وثمانية للآخرين) بشرط الإلمام باللغة الألمانية وتأمين المعيشة دون الاعتماد على المساعدات الحكومية. علماً بأن هؤلاء وبعد تسوية أوضاعهم وحصولهم على حق البقاء والإقامة يستطيعون تقديم طلب للحصول على الجنسية الألمانية في حال توفر الشروط المطلوبة والتي تتلخص في : الإقامة الشرعية ثماني سنوات، والإلمام باللغة الألمانية، وتأمين السكن والمعيشة دون الاعتماد على المساعدات الحكومية.

نعم، لا تستغربوا، فبعد ثماني سنوات يمكن الحصول على الجنسية الألمانية بغض النظر عن اللون أو الانتماء الديني أو العرقي أو القومي أو اللغوي، وسواء أكان طالب التجنس قادماً من بلد أوربي مجاور أو من أفريقية أو آسيا أو أمريكا أو حتى من المريح له الحق في الحصول على الجنسية الألمانية مادامت الشروط القانونية المطلوبة والتي تطبق على الجميع دون استثناء متوفرة لديه.

والآن عزيزي القارئ: لنقارن هذا الوضع بما في بلادنا، ولنقارن محنة ٣٠٠ ألف مواطن كردي مجردين من جنسيتهم السورية رغم إنهم يقيمون في وطنهم منذ أجيال عديدة تعود إلى ما قبل تأسيس الدولة السورية ذاتها، ورغم مطالبتهم الشرعية والقانونية وفق القوانين والشرائع الدولية والمحلية بإعادة الجنسية السورية إليهم، إلا ان الحكومة صامّة أذنها منذ أكثر من أربعة عقود وترفض حل هذه المشكلة وإنهاء مأساة هؤلاء الإنسانية وما يعانونه من حرمان من حقوقهم الإنسانية الأساسية بالرغم من اعتراف الحكومة بالمشكلة ووعد رئيس الجمهورية بحلها بعد أن اختصرها بخطأ فني ارتكبه بعض البيروقراطيين!

ألا يكمن السر في الفرق بين التعامل الحكومي الألماني مع المهاجرين، والمعاملة السورية للمواطنين الأكراد المحرومين من الجنسية في العقيلة الحاكمة والنظام السياسي في البلدين؟ ألا يدعو هذا الى الحلم بنظام عادل ينصف الإنسان ويحفظ له كرامته الإنسانية؟

عزيزي المجرد، حتى إضاءة أخرى أتمنى لك أحلاماً سعيدة وجنسية سورية.

## تنويه

أصدرت لجنة الثقافة والإعلام في حزبنا كتاباً تحت عنوان (أحداث آذار - من المؤامرة إلى الحركة الشعبية السلمية) وهو يقع في ٢٦٠ صفحة من القطع الكبير، ويرصد أحداث آذار بأقلام عشرات الكتاب الذين تناولوا تلك الأحداث التي بدأت بمؤامرة أرادت منها الشوفينية إرهاب شعبنا الكردي وقمع إرادته في النضال من أجل تأمين حقوقه القومية، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته في إطار وحدة البلاد، وحتى تكون الصورة واضحة ومتكاملة للمشهد الكردي السوري، فقد حرصت لجنة الثقافة والإعلام على إبراز مختلف الآراء والمواقف السلبية منها والإيجابية. لكن ما سجل على هذا الكتاب أنه لم يتمكن من تضمين كل ما كتب حول تلك الأحداث من قبل كتاب آخرين ساهموا بمقالاتهم التي غابت عن هذا الكتاب لأسباب غير مقصودة. كما غابت عنه صور العديد من الشهداء سهواً أو لأسباب فنية ومنها مثلاً صورة الشهيد محمد زائر إبراهيم يوسف وغيره، مما اقتضى التنويه والاعتذار.